

جامعة العلوم الإسلامية العالمية



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

ملخصات بحوث المؤتمر، والتعريف بالباحثين

المؤتمر العلمي الدولي حول :

"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"

تنظمه

جامعة العلوم الإسلامية العالمية و المعهد العالمي للفكر الإسلامي

٢٥-٢٦ ذو الحجة١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر٢٠١٠

عمان – الأردن

قائمة المحتويات

	ورقة العمل		٤
	اللجنة التحضيرية		٩
	برنامج وقائع جلسات الندوة		١٠
	تعريف بالمؤسسات المنظمة		١٢
	أسماء الباحثين المشاركين، والتعريف بهم، وملخصات أوراقهم مرتبة حسب الترتيب الهجائي:		١٤
١	**آسيا سعدان وصليحة عماري**	تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	١٥
٢	**أحمد إبراهيم منصور**	الأزمة المالية العالمية، رؤية أخلاقية تاريخية.	١٦
٣	**أحمد مهدي بلوافي وعبد الرزاق سعيد بلعباس**	معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية	١٧
٤	**أحمد فرّاس العوران**	دروس مُستخلصة من الأزمة العالمية المعاصرة: وجهة نظر إسلامية.	١٨
٥	**خالد عبد الوهاب البنداري**	تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية: دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة.	١٩
٦	**رياض المومني**	الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي.	٢٠
٧	**شوقي جباري وفريد خميلي**	دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية.	٢١
٨	**عبد القادر زيتوني**	التصكيك الإسلامي، ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية.	٢٢
٩	**عدنان أحمد الصمادي**	الأزمة المالية الراهنة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها من وجهة نظر الإسلام	٢٣
١٠	**عقبة عبد اللاوي ونور الدين جوادي**	الأزمات المالية: سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي.	٢٤
١١	**عمر ياسين خضيرات**	الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي.	٢٥

١٢	**فؤاد حمدي بسيسو**	عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذه، بديلاً عن النظام الرأسمالي، في ضوء دروس الأزمات الاقتصادية العالمية.	٢٦
١٣	**كمال لدرع**	النهي عن المعاملات المالية الفاسدة آليةً شرعية لحماية الاقتصاد وضمان استقراره.	٢٧
١٤	**ماجد فوزي أبو غزالة**	الاستراتيجية الوقائية من الأزمات المالية والاقتصادية المعاصرة، ماليزيا نموذجاً.	٢٨
١٥	**محمد أبو حمور**	جذور الأزمة المالية والاقتصادية وتجلياتها.	٢٩
١٦	**محمد أنس الزرقا**	الأزمة المالية العالمية: المديونية المفرطة سبباً، والتمويل الإسلامي بديلاً.	٣٠
١٧	**محمد عبد الله العوامرة ومحمد عواد الزيادات**	تقويم الآثار الناجمة عن الأزمة المالية على تسويق المصارف الإسلامية في الأردن.	٣١
١٨	**محمد علي أبو شعلة**	الأزمة المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية.	٣٢
١٩	**محمود إبراهيم الخطيب**	الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج.	٣٣
٢٠	**محمود فهد مهيدات**	المضاربات الوهمية "السوقية" ودورها في الأزمة المالية: عقود الخيارات.	٣٤
٢١	**مها رياض عبد الله**	تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية.	٣٥
٢٢	**هناء محمد هلال الحنيطي**	دور الهندسة الماليَّة الإسلاميَّة في معالجة الأزَمات المالية.	٣٦
٢٣	**وليد مصطفى شاويش**	البيوع المنهي عنها شرعاً، وأثرها في الوقاية من الأزمة المالية العالمية المعاصرة؛ البيع على المكشوف نموذجاً.	٣٧
٢٤	**الهواري بن لحسن**	طبيعة الأزمة المالية الراهنة، وإشكالية الفكر التنموي البديل: رؤية إسلامية	٣٨

ورقة عمل المؤتمر العلمي الدولي حول:
"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"

تنظمه جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي
عمان، الأردن:
٢٥-٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠م

أولاً: فكرة المؤتمر:

تُعد الأزمة المالية العالمية المعاصرة حدثاً تاريخياً مهماً بكافة المقاييس، ولا نكاد نجد دولة أو مؤسسة في أي مكان في العالم لم تتأثر بهذه الأزمة، وقد أثارت هذه الأزمة جدلاً فكرياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، لا يزال يتفاعل في جوانبه المختلفة، وليس هناك اتفاق أو إجماع حول الأسباب والآثار والنتائج والمستقبل الذي ستنتهي إليه هذه الأزمة.

فمن حيث الأسباب نجد من يرجع الأزمة إلى نظرية المؤامرة والتواطؤ العالمي على نهب الثروات، وفي المقابل نجد فريقاً آخر يرجع الأزمة إلى اختلالات هيكلية في النظام الرأسمالي أدت إلى عجز الدول الكبرى عن السيطرة على مؤسساتها المالية وآليات إدارتها.

ومن حيث النتائج والآثار نجد أن هناك من يرى أن لهذه الأزمة آثاراً سلبية على كافة دول العالم، بينما نجد آخرين يرون أنَّ لهذه الأزمة آثاراً إيجابية عديدة، من أبرزها ظهور التمويل الإسلامي وانتشاره في معظم دول العالم، كما أدت الأزمة إلى الكشف عن السياسات المالية الخاطئة المعتمدة على سعر الفائدة.

أما عن المستقبل فنجد أن بعض الباحثين متفائل حول انتهاء الأزمة أو انخفاض حدتها، بينما نرى البعض الآخر يجد أن ما انفجر من الأزمة حتى الآن هو فقاعة الرهن العقاري فقط، بينما لا تزال فقاعات أخرى أشد خطورة يتوقع انفجارها في أي وقت.

كما أن هناك الكثير من الجوانب والقضايا التي استحوذت على الفكر الاقتصادي والمالي حول هذه الأزمة، لا تزال تتفاعل وتُثار في مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية لا تكاد تنتهي.

ويستلزم كل ذلك السعي إلى تجميع الأدب النظري الذي أثير حول هذه الأزمة حتى الآن، ومحاولة تبيين جوانب الاتفاق والاختلاف في القضايا والفروع التي أثيرت حولها. فما الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة؟ وما الإجراءات التي اتبعت لمواجهتها؟ وما التقويم العلمي الاقتصادي والمالي لهذه الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الدول الكبرى؟ أو من قبل مجموعة العشرين أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو حكومات العالم الثالث؟ ومن جهة أخرى ما الإجراءات السليمة التي كان من الممكن اتباعها للحد من هذه الأزمة؟ وما السياسات التي يمكن أن تقوم بها حكومات الدول الإسلامية لتجنب الآثار الخطيرة التي لحقت بها؟ وما الخطوات التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية الكبرى؟ وما الآثار التي نجمت عن هذه الأزمة حتى الآن؟ وكيف يمكن لدول العالم أن تتخلص من آثارها؟ وكيف يمكن أن تنتهي هذه الأزمة؟

ثانياً:أهداف المؤتمر:

يسعى المؤتمر إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. دراسة جوانب هذه الأزمة العالمية دراسة معرفية ومنهجية ناقدة، في محاولة لفتح آفاق جديدة في فهم واقع الأزمة، وأسبابها، ومحاولة التخفيف من آثارها، أو إيجاد الحلول لها من منظور إسلامي.

٢. محاولة تقويم الجهود المبذولة من المفكرين والاقتصاديين للتعامل مع هذه الأزمة، وتسليط الضوء على التجارب الإسلامية الناجحة في التعامل مع الأزمة، وكيفية الاستفادة منها.

٣. تقويم السياسات الاقتصادية والمالية التي اتبعتها دول العالم للتعامل مع هذه الأزمة، واقتراح سياسات اقتصادية إسلامية للتعامل مع الأزمة والحد من تأثيرها.

٤. شحذ همم العلماء والمفكرين والباحثين في الفكر الاقتصادي الإسلامي لبذل الجهود اللازمة لتطوير هذا الفكر وتمكين مؤسساته من الإسهام في التعامل مع الواقع الاقتصادي على مستوى العالم الإسلامي وعلى المستوى العالمي، بصورة أكثر فاعلية ونجاعة، في مجال الوقاية والعلاج.

ثالثاً: محاور المؤتمر:

المحور الأول: جذور الأزمة المالية والاقتصادية وتجلياتها:

- طبيعة النظام الرأسمالي واختلالاته الهيكلية.
- تجليات طبيعة النظام الرأسمالي والأزمات التي أنتجها في القرن العشرين، أزمات الكساد والأنهيارات المالية.
- العولمة الاقتصادية والمالية.
- المؤسسات المالية الدولية: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية.
- ....إلخ.

المحور الثاني: الأسباب المباشرة لهذه الأزمة:

- تقلبات سعر الفائدة.
- التوريق.
- البيع بالهامش وعلى المكشوف.
- المضاربات المفتعلة في الأسواق المالية.
- المشتقات المالية.
- .....إلخ.

المحور الثالث: تقويم إجراءات وخطط التعامل مع الأزمة:

- خطط الحكومات الغربية: الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.
- قرارات مجموعة العشرين.
- سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- سياسات حكومات الدول الإسلامية.
- سياسات المؤسسات المالية الإسلامية.
- ....إلخ.

المحور الرابع: تقويم الآثار الناجمة عن الأزمة:

تقويم آثار الأزمة على ما يلي:

- الدول وصناديقها السيادية.
- المصارف والمؤسسات المالية العالمية والإسلامية.
- المديونية الدولية.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ....إلخ.

المحور الخامس: آليات اقتصادية إسلامية وقائية:

- تحريم الربا.
- تحريم البيوع المنهي عنها شرعاً: الغرر والشروط الفاسدة والبيوع الوهمية.
- تحريم المضاربات والمقامرات والمراهنات.
- وجود أنظمة لإنظار المعسرين ومعونة الغارمين.
- مراقبة وضبط الأسواق(الحسبة).
- ....إلخ

المحور السادس: آليات التمويل الإسلامي في التعامل مع الأزمة:

- دور المضاربة والمشاركة على المستوى الدولي.
- المرابحات الدولية.
- الهندسة المالية الإسلامية.
- ....إلخ.

المحور السابع: دور المؤسسات التمويلية والداعمة في التعامل مع الأزمة:

- دور المؤسسات الداعمة للتمويل الإسلامي.
- البنك الإسلامي للتنمية.

- المجلس العام للبنوك الإسلامية.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- ....إلخ.

رابعاً: تعليمات المشاركة بالبحوث:

١. يتصف البحث بما هو متعارف عليه من التحديد الدقيق للموضوع والأصالة العلمية والمنهجية الواضحة والتوثيق الكامل للمراجع والمصادر في مواقعها في صلب البحث، وليس على شكل قائمة ببليوغرافية.

٢. يتضمن البحث تحليلاً ناقداً وتقويماً أميناً للحالة الراهنة لموضوع البحث ويستوعب المصادر التراثية والمعاصرة المتنوعة بما في ذلك الدوريات العلمية والأطروحات الجامعية والكتب المنهجية وبحوث المؤتمرات والندوات العلمية.

٣. يضع الباحث **مقدمة** للبحث تتضمن الهدف المحدد من بحثه وعلاقته بمحاور ورقة العمل وموقعه منها، والمنهجية التي سيستخدمها في البحث، وأهمية موضوع البحث. ويضع كذلك **خاتمة** تحدد الأفكار الجديدة التي استطاع البحث أن يسهم بها ويصوغ أهم نتائج البحث والأسئلة التي أثارها وتحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة والتوصيات التي يراها الباحث.

٤. يكون حجم البحث حوالي سبعة آلاف وخمسمائة كلمة.

٥. سوف يتم التحكيم العلمي للبحوث حسب الإجراءات المتعارف عليها.

٦. يرسل ملخص البحث مع السيرة الذاتية للباحث في موعد أقصاه ٢٠١٠/٥/١م.

٧. ترسل البحوث عن طريق البريد الإلكتروني في موعد أقصاه ٢٠١٠/٨/١٥م.

٨. آخر موعد للإعلان عن الأبحاث المقبولة هو: ٢٠١٠/١٠/١٥م.

٩. موعد انعقاد المؤتمر يومي ١-٢ /٢٠١٠/١٢م.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

١	د. فتحي حسن ملكاوي	المدير الإقليمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي	رئيس اللجنة
٢	د. أحمد فرّاس العوران	كلية الأعمال- الجامعة الأردنية	عضواً
٣	د. رائد جميل عكاشة	المستشار الأكاديمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي	عضواً
٤	د. غسان سالم الطالب	كلية المال والأعمال- جامعة العلوم الإسلامية العالمية	عضواً
٥	أ. غسان عبد الكريم الزيود	مدير مكتب الأردن - المعهد العالمي للفكر الإسلامي	عضواً
٦	د. كمال توفيق حطاب	كلية الشريعة- جامعة اليرموك	عضواً
٧	د. محمود إبراهيم الخطيب	كلية الشريعة والقانون- جامعة العلوم الإسلامية العالمية	عضواً
٨	د. محمود علي السرطاوي	كلية الشريعة- الجامعة الأردنية	عضواً
٩	د. وليد مصطفى شاويش	كلية الشريعة والقانون- جامعة العلوم الإسلامية العالمية	عضواً

برنامج المؤتمر

عمّان: قاعة عمان - مدينة الحسين للشباب

٢٥-٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠م

اليوم الأول: الأربعاء ١ كانون أول ٢٠١٠م

الجلسة الافتتاحية (٩,٣٠- ١٠:٣٠) صباحاً عريف الحفل: د. رائد جميل عكاشة

- القرآن الكريم (٥ دقائق)
- كلمة المعهد العالمي للفكر الإسلامي/ المدير الإقليمي الدكتور فتحي حسن ملكاوي(٥ دقائق)
- كلمة جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور عبد الناصر أبو البصل (٥ دقائق).
- محاضرة ضيف الشرف معالي الدكتور محمد أبو حمور، وزير المالية الأردني(٣٠ دقيقة).

(١٠:٣٠- ١١:٠٠) استراحة

الجلسة الأولى (١١:٠٠- ١٢:٣٠)/ رئيس الجلسة: د. فتحي ملكاوي		
١	د.فؤاد بسيسو/ الأردن	عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذة بديلاً عن النظام الرأسمالي
٢	د. أحمد فرّاس العوران/ الأردن	دروس مستخلصة من الأزمة المالية: وجهة نظر إسلامية
٣	د.أحمد منصور/ العراق	الأزمة المالية العالمية، رؤية أخلاقية تاريخية

استراحة + صلاة الظهر (١٢:٣٠- ١:٠٠)

الجلسة الثانية (١:٠٠- ٢:٣٠)/ رئيس الجلسة: معالي أ.د. خالد أمين عبد الله		
١	د. عمر خضيرات/ الأردن	الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي
٣	د. عقبة عبد اللاوي/ الجزائر أ.نور الدين جوادي/ الجزائر	«الأزمات المالية» سجال التدويل و «أطروحات التعولم الثلاثي»
	أ. لهواري بن لحسن/ الجزائر	طبيعة الأزمة المالية الراهنة، وإشكالية الفكر التنموي البديل: رؤية إسلامية

غداء + صلاة العصر (٢:٣٠- ٣:٣٠)

الجلسة الثالثة (٣:٣٠- ٥:٣٠)/ رئيس الجلسة: أ.د. محمد صقر		
١	د.محمد أنس الزرقا/ الكويت	الأزمة المالية العالمية: المديونية المفرطة سبباً ، والتمويل الإسلامى بديلاً
٢	د.عدنان الصمادي/ الأردن	الأزمة المالية الراهنة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها من وجهة نظر الإسلام
٣	د.محمود الخطيب/ الأردن	الأزمة المالية المعاصرة أسباب و علاج
٤	د.محمود مهيدات/ الأردن	المضاربات الوهمية "السوقية" ودورها فى الأزمة المالية "عقود الخيارات"

اليوم الثاني: الخميس ٢ كانون أول ٢٠١٠م

الجلسة الأولى (٩:٠٠- ١٠:٣٠) / رئيس الجلسة: أ. د. كمال لدرع		
١	د. رياض المومني/ الأردن	الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور إسلامي
٢	د. مها رياض/ السعودية	تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية
٣	أ. ماجد أبو غزالة/ ماليزيا	الاستراتيجية الوقائية من الأزمات المالية والاقتصادية المعاصرة، ماليزيا نموذجاً

استراحة ١٠:٣٠ – ١١:٠٠

الجلسة الثانية (١١:٠٠- ١٢:٣٠) / رئيس الجلسة: أ.د. منصور السعايدة		
١	د.خالد البنداري/ مصر	تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية: دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة
٢	د.محمد زيادات و د.محمد العوامرة/ الأردن	تقويم الآثار الناجمة عن الأزمة المالية على تسويق المصارف الإسلامية
٣	أ.محمد أبو شعلة/ الأردن	الأزمة المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية

استراحة +صلاة الظهر ١٢:٣٠ – ١:٠٠

الجلسة الثالثة (١:٠٠- ٢:٣٠) / رئيس الجلسة: معالي أ.د. محمد الخلايلة		
١	د. عبد القادر زيتوني/ الجزائر	التصكيك الإسلامي، ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية
٢	د.هناء الحنيطي/ الأردن	دور الهندسة الماليَّة الإسلاميَّة في معالجة الأزَمات المالية
٣	أ.فريد خميلي/ الجزائر أ.شوقي جباري/ الجزائر	دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية

غداء + صلاة العصر (٢:٣٠- ٣:٣٠)

الجلسة الرابعة (٣:٣٠- ٥:٣٠) / رئيس الجلسة: أ.د. عبد الناصر أبو البصل		
١	د.كمال لدرع/ الجزائر	النهي عن المعاملات المالية الفاسدة آلية شرعية لحماية الاقتصاد وضمان استقراره
٢	د.أحمد بلوافي/ السعودية د. عبدالرزاق بلعباس/ السعودية	معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية
٣	د.وليد شاويش/ الأردن	البيوع المنهي عنها شرعاً في الوقاية من الأزمة المالية العالمية
٤	أ. سعدان آسيا/ الجزائر أ. عماري صليحة/ الجزائر	تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

استراحة + صلاة المغرب ٥,٣٠ -٦:٠٠

جلسة الختام+ التوصيات (٦:٠٠ -٦:٣٠)

تعريف بالمؤسسات المشاركة

جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ الأردن

ص.ب ١١٠١ عمان ١١٩٤٧ الأردن، هاتف: ٥٠٦٢٨٩٥، فاكس ٥٠٦٤٠١٥، الموقع الإلكتروني: www.wise.edu.jo ، البريد الإلكتروني: president@wise.edu.jo

جامعة عالمية معتمدة تتبع مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي. أُنشئت بموجب قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٨م بإرادة ملكية سامية، موقعها عمان في المملكة الأردنية الهاشمية.

تطرح الجامعة العديد من البرامج في مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وينتمي طلبتها لأكثر من (٥٥) جنسية من مختلف قارات العالم. ويحصل عدد من طلبة الجامعة على منح من صندوق سمو الأمير غازي بن محمد؛ لتغطية رسوم وتكاليف دراستهم. وتضم الجامعة ست كليات هي: كلية الدعوة وأصول الدين، والشريعة والقانون، والآداب والدراسات الإنسانية والتربوية، ومعهد الفنون والعمارة الإسلامية، والمال والأعمال، والعلوم وتكنولوجيا المعلومات. وتتطلع الجامعة إلى إنشاء كلية للدراسات الإسلامية تعتمد اللغة الإنجليزية لغة أساسية للتدريس فيها، وإلى إنشاء مركز للبحوث والدراسات المعاصرة يهتم بقضايا الإسلام مع الغرب، وبالمرأة والأسرة.

وتتبلور فلسفة الجامعة حول: الرؤية والقيمة والرسالة؛ إذ تقوم رؤية الجامعة على الجمع بين المعرفة والفضيلة المرتكزة على الإيمان والحكمة، بحيث تكون جامعة إسلامية عصرية شاملة ورائدة في منهجيتها. أما قيم الجامعة فكامنة في عالمية رسالتها ووسطية منهجها، واتكائها على أخلاقيات إسلامية مصدرها الكتاب والسنة.

أما رسالة الجامعة، فهي تهدف إلى تزويد العالمين العربي والإسلامي بمختصين قادرين على إبراز الصورة المشرقة للإسلام والمسلمين في كل ما يتصل بالعقيدة، والشريعة، والعلوم، والفكر، والحضارة، والفنون والعمارة الإسلامية، إسهاماً منها في المشروع الحضاري الإسلامي.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي/ مكتب الأردن
ص.ب ٩٤٨٩ عمان ١١١٩١ الأردن، هاتف:٤٦١١٤٢١ -٦-٠٠٩٦٢/ فاكس ٤٦١١٤٢٠ -٦-٠٠٩٦٢، الموقع الإلكتروني: www.iiitjordan.org، البريد الإلكتروني: iiitjordan@yahoo.com.

مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ/١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي، ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي مع عدد من الجامعات العربية والمنظمات المراكز العلمية في أنحاء عديدة من العالم.

بدأ المعهد بممارسة نشاطاته في الأردن عام ١٩٨٨م، بالتعاون مع عدد من الجامعات والمؤسسات العلمية، وسجل رسمياً في وزارة الثقافة الأردنية عام ١٩٩٠م.

ملخصات بحوث المؤتمر والتعريف بالباحثين

حسب الترتيب الهجائي لأسماء الباحثين

آسيا سعدان/ الجزائر

ماجستير في المالية والنقود من جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة بالجزائر سنة ٢٠٠٦م، حاصلة على شهادة الأستاذية منذ عام ٢٠٠٧. تعمل حالياً أستاذة جامعية في جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ بقالمة. البريد الإلكتروني: saadaneassia@yahoo.com

صليحة عماري/ الجزائر

ماجستير في المالية والنقود من جامعة ٠٨ماي ١٩٤٥ قالمة بالجزائر سنة ٢٠٠٦م، حاصلة على شهادة الأستاذية منذ عام ٢٠٠٧. تعمل حالياً أستاذة جامعية في جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ بقالمة، وهي في إطار إنجاز رسالة الدكتوراه في التخصص نفسه. البريد الإلكتروني: economias7000@yahoo.fr.

عنوان الورقة: "تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

ترى الورقة أنَّ ثمة ارتباطاً بين الأزمة المالية العالمية والخلل الحاصل في النظام المالي المعتمد، الذي يرتكز على مقومات ترفضها الشريعة الإسلامية. وتحاول الدراسة إبراز مدى تنوع صيغ التمويل الإسلامي، ومرونتها، وقابلية استخدامها من المسلمين وغير المسلمين، إضافة إلى إمكانية ابتكار صيغ جديدة تتميز عن نظيرتها التقليدية في قلة مخاطرها وارتباطها بالاقتصاد الحقيقي. وتسلط الدراسة الضوء على مدى تطور التمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا، بوصفها القاعدة الأساسية والمحلية للتمويل الإسلامي حتى بعد انطلاقه للعالمية، فضلاً عن اقتراح الطرق التي تضمن لها التوجه أكثر فأكثر إلى تبني النظام المالي الإسلامي، وكيف تحمله تدريجياً ليكون نظاماً منافساً للنظام التقليدي المترسخ في جميع المعاملات الاقتصادية والحياتية للأفراد. وعلى الرغم من أن المقاربة النظرية لصيغ التمويل الإسلامي تكشف عن اتضاح نسق عملها وتكامله، وقدرتها على التكيف مع كل الأزمات، إلا أن الواقع أثبت وجود تحديات عملية أمامها، خاصة تلك المتعلقة بقلة مرونتها مع المتطلبات الاقتصادية الحديثة: الإقليمية والدولية.

أحمد إبراهيم منصور/ العراق

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص فكر اقتصادي إسلامي، أستاذ مساعد في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل، عضو هيئة تحرير دورية "تنميه الرافدين". له العديد من المؤلفات من أهمها: عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة. البريد الإلكتروني: ahmedalmansoor2000@yahoo.com.

عنوان الورقة: "الأزمة المالية العالمية، رؤية أخلاقية تاريخية"

تُعدُّ الأزمة المالية العالمية امتداداً للمنظومة الأخلاقية التي تأسست منذ عصر النهضة الأوروبية، التي يعمل الاقتصاد بهداها؛ فالمحاولات الناجحة التي جرت في التمرد على النسق اللاهوتي في الكنيسة المسيحية في إيجاد ما يمكن أن نطلق عليه نسقاً لاهوتياً متخفياً وراء الدين الطبيعي، الذي نجح على المستوى المادي في إيجاد قفزات نوعية في الفعالية الاقتصادية، حفّزت الكنيسة على مجارات هذه التطورات في كثير من الأحيان. لقد بدأ الدين يرتكز على القانون الطبيعي، الذي يبحث في الأصول الحقيقية للمشاعر الأخلاقية بعيداً عن اللاهوت القديم، فبرزت في أساسيات المنظومة الأخلاقية الجديدة مفردات كانت توصم بالمعيبة مثل الفردية والأنانية والمصلحة الشخصية، وقد أسّس لها الكثير من المؤلفات في علم الاقتصاد الحديث. وفتحت هذه المفاهيم الباب أمام ممارسة الحرية دون تحفظ، وفي العمل على وفق قاعدة الحرية الاقتصادية المعروفة (دعه يعمل دعه يَمُر).

لقد كُتِبَ في الأدبيات الاقتصادية في العقود السابقة عن الأزمات الاقتصادية والدورات التجارية، كما كتب أيضاً عن الأزمة المالية الأخيرة الكثير، لكن دون الإشارة لطبيعة الدوافع السلوكية والأخلاقية للأفراد والمنشآت التي شاركت في هذه الأزمات، فالنتائج مهمةٌ على الصعيد الاقتصادي وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، لكن الأكثر أهمية، تلك المنظومة الأخلاقية التي يعمل فيها النظام الرأسمالي والسلوكيات التطبيقية والإجرائية لهذا النظام.

أحمد مهدي بلوافي/ السعودية

دكتوراه في الاقتصاد عن إدارة الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية عام ١٩٩٣م، وماجستير في النقود والبنوك والمالية عام ١٩٩٠م من جامعة شفيلد ببريطانيا، يعمل حالياً باحثًا في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة. البريد الإلكتروني: ambelouafi@kau.edu.sa.

عبد الرزاق سعيد بلعباس/ السعودية

دكتوراه في التحليل والسياسة الاقتصادية من معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس، يعمل باحثًا في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وهو عضو هيئة التدريس لماجستير التمويل الإسلامي بجامعة ستراسبورغ بفرنسا وماجستير الاقتصاد والتمويل الإسلامي بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بباريس. البريد الإلكتروني: asbelabes@gmail.com.

عنوان الورقة: "معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية"

تتناول هذه الورقة معالجات الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، برصد عدد من الدراسات المختارة وتحليلها. وتنبع أهميتها في سعيها وبشكل موضوعي إلى تقويم ما بذل من إنتاج معرفي في هذه "النازلة".

وتوصلت الورقة إلى عدد من النتائج من أهمها: القصور في تحديد الوضعية المعرفية، والميل إلى العموميات، واستخدام الأحكام الفقهية في غير محلها، والخلط بين الأسباب والمظاهر والعناصر المساهمة في زيادة حدة الأزمة وانتشارها. ودعت الدراسة إلى إعداد نمذجة تصنيفية دقيقة يتم من خلالها معالجة المواضيع الخاصة بالأزمات، ورصد التوجهات الفكرية التي أفرزتها الأزمة، بغرض تحديد المواضيع التي يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يسهم فيها بشكل متميز، ويفتح من خلالها آفاقاً بحثية وتطبيقية، التي ربما تفيد في بلورة نظام مالي أكثر عدلاً واستقراراً.

أحمد فرّاس العوران/ الأردن

دكتوراه في الاقتصاد من جامعة إلينوي/ الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٠، تخصص اقتصاديات التنمية وتاريخ الفكر الاقتصادي، يعمل حالياً أستاذاً للاقتصاد في الجامعة الأردنية. وهو حائز على العديد من الجوائز العلمية. يتكلم ويكتب بالبرازيلية والبرتغالية والإنجليزية والإسبانية، فضلاً عن العربية. تدور اهتماماته البحثية حول المؤسسات والسياسات الاقتصادية، وله العديد من المؤلفات من أهمها: دليل الباحثين إلى الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية. البريد الإلكتروني: sroran@ju.edu.jo.

عنوان الورقة: "دروس مُستخلصة من الأزمة العالمية المعاصرة: وجهة نظر إسلامية"

إن الأزمة المالية التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي صنفت بالإجماع على أنها الأسوأ منذ أزمة ١٩٢٩م، تحولت وبسرعة كبيرة إلى أزمة اقتصادية بمقاييس عالمية. وقد تقدمت دراسات عديدة بتفسيرات للأزمة، كانت في غالبيتها فنية التوجه. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة بهدف استخلاص بعض الدروس والعبر.

يُعتقد أن جذور الأزمة تعود في الأساس إلى سلوك الناشط الرأسمالي الاقتصادي المنبثق عن الميول المفرطة نحو الفردية والنفعية والمادية. وقد عملت هذه مجتمعة على وضع الأساس المؤسسي للبناء الرأسمالي، الذي يسمح ويمكّن بشكل كبير الناشط الرأسمالي من السعي نحو تحقيق مصلحته الخاصة بكل الوسائل المتاحة، دون اهتمام يذكر في المصلحة العامة.

توصلت الدراسة إلى أنه قد حان الوقت لكي تتوقف الرأسمالية عن تخصيص الأرباح والمكافأت وتحميل المجتمع التكاليف والمخاطر. ورأت أن هذا لا يمكن تحقيقه من خلال النظرة العالمية الحالية للرأسمالية، ووجدت أن التوجه نحو تربية أفضل، مع التركيز الكبير على الأخلاق مطلبٌ ضروري. فضلاً عن ذلك، رأت الدراسة أن كل الجهود الممكنة لتطبيق النظام السوقي الإسلامي هي مطلب ضروري أيضاً؛ فالإنسانية تحتاج إلى نظام بديل.

خالد عبد الوهاب البنداري/ مصر

دكتوراه في الاقتصاد والتجارة الخارجية من جامعة حلوان عام ٢٠٠٧م، يعمل حالياً مدرسًا بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا منذ عام ١٩٩٩م، وينتدب في الجامعات المصرية والمعاهد العليا داخل مصر. له الكثير من المؤلفات والأبحاث العلمية والمقالات في مجال الاقتصاد الدولي والتمويل الدولي. البريد الإلكتروني: ka_bender@hotmail.com.

عنوان الورقة: "تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية: دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة"

في أعتاب الأزمة المالية العالمية، التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت إلى الدول المتقدمة الأخرى، ولا سيما الاتحاد الأوروبي واليابان في نهاية عام ٢٠٠٨، كان هناك اهتمام عالمي واسع بتأثيرها على الدول النامية والدول العربية على وجه الخصوص، فقد أوضحت التقارير الإعلامية الدولية (السيناريوهات) المختلفة التي تبين التأثيرات السلبية الأزمة المالية العالمية، والتنبؤ بالكساد العالمي. يناقش البحث بشكل كبير مفهوم الأزمة ومراحلها ومظاهرها، فضلاً عن جانب تناول التأثيرات المختلفة للأزمة المالية العالمية على الدول العربية، وخاصةً على التجارة وميزان المدفوعات العربي، والبطالة، والفقر، والأسواق المالية العربية، والقطاع الأسري، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

ويناقش البحث كذلك الأسباب المختلفة للأزمة المالية، كما سعى إلى بيان دور الاقتصاد الوضعي والإسلامي في علاج الأزمة المالية العالمية، وأظهر البحث دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمات التي تمر بها اقتصاديات دولنا، وركَّز على تحريم الربا وإلغاء سعر الفائدة، الذي اتجهت إليه الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان؛ إذْ وصل معدل الفائدة إلى صفر %، مع التأكيد على الشفافية، والإفصاح في المعاملات الاقتصادية، ومنع الغش والتدليس والإفساد، والتمسك بالقيم والأخلاق في الاقتصاد.

رياض المومني/ الأردن

دكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية يوتا/ أمريكا سنة ١٩٨٥م. عمل أستاذاً جامعياً في مجال الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي في عدد من الجامعات المحلية والعربية والدولية، تقلَّد العديد من المناصب الإدارية آخرها عميد كلية المال والأعمال ونائب الرئيس في جامعة العلوم الإسلامية. له عشرات الأبحاث والمقالات المنشورة، وهو عضو هيئة تحرير في العديد من المجلات العلمية .البريد الإلكتروني: ralmomani2000@yahoo.com

عنوان الورقة: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي"

شهد الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨م، أزمة مالية حادة أدت إلى حدوث انهيارات وإفلاسات في العديد من المؤسسات العملاقة، وامتدّ الأثر إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة في الاقتصاد العالمي. وقد ظهرت دراسات عديدة، وعقدت مؤتمرات كثيرة تبحث في أسباب الأزمة، وطرق التخفيف من الآثار.

ويأتي الهدف من هذه الورقة للنظر في أسباب الأزمة وإمكانية تجنبها من وجهة نظر إسلامية. وقد اشتملت على موضوعات أساسية أربعة: أسباب الأزمة، والتقدير الإسلامي لها، وإمكانية تجنبها، ومن ثم الحديث عن الصيرفة الإسلامية والمصارف الإسلامية وإمكانية إسهامها في معالجة الأزمة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن للأزمة المالية أبعاداً ثلاثة، منها ما يتعلق بالنظام المالي، وآخر بالنظام الاقتصادي، ومن ثم البعد الحضاري. ويُعدُّ التعامل بالربا وغياب الكثير من القيم الأخلاقية، وإقصاء الدولة، والانفاق الترفي، وتوليد النقود، والظلم والاستغلال، من أهم أسباب الأزمة من منظور إسلامي. وقد قدمت الورقة مجموعة من الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والمالي في الإسلام، التي لو طبقت لكان بالإمكان تجنب الأزمة. وأخيراً أكّدت الدراسة على أن واقع المصارف الإسلامية، وأدائها المتواضع، وعملها في بيئة غير متجانسة، لا يمكن أن يعكس فعلاً ما يمكن أن تقدمه الصيرفة الإسلامية والنظام المالي الإسلامي للبشرية؛ ليساعدها على تجاوز مشكلاتها.

شوقي جباري/ الجزائر

ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية من جامعة تبسة بالجزائر سنة ٢٠٠٦م، بصدد مناقشة رسالة الدكتوراه من جامعة العربي بن مهيدي، يعمل أستاذاً مساعداً منذ ٢٠٠٨م في جامعة العربي بن مهيدي، ورئيس قسم الجذع المشتركLMD بالجامعة نفسها منذ سنة ٢٠٠٩م، البريد الإلكتروني: chaouki_dj@yahoo.com.

فريد خميلي/ الجزائر

ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية من جامعة تبسة بالجزائر سنة ٢٠٠٨م، بصدد مناقشة رسالة الدكتوراه من جامعة سطيف، يعمل أستاذاً مساعداً منذ سنة ٢٠٠٩م في جامعة العربي بن مهيدي، البريد الإلكتروني: khemili36f@yahoo.fr.

عنوان الورقة: "دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية"

تعالج هذه الورقة دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية: من خلال تحليل الهندسة المالية التقليدية، والمهمة التي تؤديها في تأجيج شرارة الأزمة، وتقديم التحليل الإسلامي للأزمة المالية، ومن ثم التعريج على الدور الفاعل للهندسة المالية الإسلامية، وقدرتها على التحوط من المخاطر، ومواجهة مختلف التقلبات الاقتصادية. وهذا التحليل قد انتهى بالورقة إلى بيان أن لمنتجات الهندسة المالية خصائص إسلامية لها القدرة على كبح جماح القروض عالية المخاطر، والتصدي لعمليات التوريق المولّدة للربا، ومواجهة صناديق الاستثمارات العقارية وَهْمية الفوائد.

وأظهرت الورقة خطورة التعامل بالمعاملات الربوية على اقتصاديات الدول، وعدم نجاعة النظام الرأسمالي كونه يعتمد على الربا والمعاملات المحرمة، كما بيّنت أن السبيل الوحيد للتغلب على الأزمات المالية والاقتصادية هو اعتماد النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال أدوات الهندسة المالية الإسلامية، التي تستمد قوتها من وهج الشريعة الإسلامية السمحاء، فهي قد جمعت بين الكفاءة الشرعية، والكفاءة الاقتصادية البارزة في حجم الاستقرار، وقلة التذبذبات، وانتظام العائد.

عبد القادر زيتوني/ الجزائر

أستاذ في العلوم الاقتصادية من جامعة بجاية/ الجزائر سنة ٢٠١٠م، حاصل على شهادة الأستاذية في السنة المذكورة من جامعة الشلف تخصص نقود وبنوك. عضو الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي. من اهتماماته البحثية: البنوك والأسواق المالية، التمويل والصيرفة الإسلامية، الاقتصاد القياسي. البريد الإلكتروني: z_abdel2008@yahoo.fr.

عنوان الورقة: "التصكيك الإسلامي، ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية"

تناولت الورقة التصكيك الإسلامي من حيث المفهوم والضوابط التي تحكم عمله، ودور التصكيك في دعم تطور الصناعة المصرفية الإسلامية، وأسفرت عن واقعه في ظل الأزمة العالمية، من خلال تحليل عدد من المؤشرات الدالة على تزايد الاهتمام بتلك الأداة خاصة، وبالصيرفة الإسلامية عامة. وبيّنت الورقة أن **عمليات التصكيك الإسلامي تفتح أمام المصارف الإسلامية آفاقاً استراتيجية واسعة، من شأنها تذليل العديد من العقبات التي تعترض تطور الصناعة المصرفية الإسلامية** مثل: حل مشكلة السيولة، وإدارة المخاطر، وتفعيل الاستثمار الطويل الأجل، إلى جانب تطوير السوق المالية الإسلامية وتوفير إطار رقابي ملائم للبنك المركزي على المصارف الإسلامية.

ورأت الورقة أن الأزمة المالية العالمية قد خلقت فرصاً واعدة لأدوات الصيرفة الإسلامية، خاصة منتج الصكوك الإسلامية؛ إذ بيّن التحليل تنامي الطلب عليها حتى في ظل الأزمة، مما يوحي بأن هذه الأداة ستكون ركب الصناعة المصرفية الإسلامية. وكشفت الدراسة عن الحلول التي تتيحها آلية التصكيك للخروج من الأزمة، مثل توفير السيولة سواءً لتمويل المؤسسات المتضررة أو عجز الموازنة الحكومي، وتمتين أخلاقيات الرقابة، وإعادة التوازن بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي.

عدنان أحمد الصمادي/ الأردن.
دكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة البنجاب، كلية الدراسات الاسلامية/ لاهور، باكستان عام ١٩٩١م. رئيس قسم الشريعة والفقه/ كلية الشريعة-جامعة جرش الأهلية منذ عام ١٩٩٧-٢٠٠٤م، عميد الكلية منذ عام ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، ورئيس شعبة الدراسات العليا في الكلية. له العديد من الكتب المطبوعة، والأبحاث المتخصصة في المجلات العلمية الدولية المحكمة. البريد الإلكتروني: smadi009@yahoo.com.

عنوان الورقة: "الأزمة المالية الراهنة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها من وجهة نظر الإسلام"

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأزمة الاقتصادية الراهنة، وسبر أغوارها، بمعرفة أسبابها الحقيقية وتداعياتها، وأثر ذلك على الاقتصاد العالمي، ومنه اقتصاد دول العالم العربي والإسلامي، والوقوف على معالجة أمريكا والغرب لهذه الأزمة، وتداعياتها، ومدى نجاح هذه المعالجات.

وقد توصل البحث إلى أن أسباب الأزمة الراهنة كامنة في استبدال الدولار بالذهب والفضة، ليغدو الدولار نظام النقد العالمي، فضلاً عن رفع سعر الفائدة، والتسجيلات الائتمانية التي منحتها البنوك لشراء العقار. وقد عالجت أمريكا والغرب الأزمة بضخ مليارات الدولارات في البنوك حتى لا تنهار بمجموعها، وعمدوا إلى ضم بعضها إلى بعض، و يُعدُّ هذا من باب ذر الرماد في العيون.

وقد أبرز البحث وجهة نظر الإسلام في أسباب هذه الأزمات، وعلى رأسها النقد والربا؛ إذ ظهر خلال ذلك أن هذه الأزمات لا وجود لها في ظل تطبيق الإسلام.

عقبة عبد اللاوي/ الجزائر

ماجستير في «التسيير/ الإدارة» تخصص «تجارة دولية» من جامعة قاصدي مرباح (ورقلة/ الجزائر) سنة ٢٠٠٩م، يعمل حالياً أستاذاً جامعياً ويشغل منصب المدير المساعد للدراسات في التدرج بالمركز الجامعي بالوادي/ الجزائر. البريد الإلكتروني : okbabde@gmail.com.

نور الدين جوادي/ الجزائر

ماجستير في «الاقتصاد الدولي» تخصص «اقتصاد العولمة والمعرفة» من جامعة باجي مختار (عنابة/ الجزائر) سنة ٢٠٠٧م، حاصل على جائزة اتحاد الجامعات العربية ٢٠٠٣م. يعمل حالياً أستاذاً جامعياً ورئيساً لقسم العلوم الاقتصادية في المركز الجامعي بالوادي/ الجزائر. البريد الإلكتروني: djouadidz@gmail.com.

عنوان الورقة : "الأزمات المالية: سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي"

تقف هذه الدراسة على بعض الإشكالات المتعلقة بالشق التدميري للنظام الرأسمالي، وكشف زيف الخطاب المروج لـ (أبدية الرأسمالية)، وتبيان حقيقة كون النظام الرأسمالي آلية دورية لتوالد الأزمات وتدويلها أو (عولمتها)، من خلال تتبع مسارات تطوره، وكيفية تنمط الأزمات فيه وبه، والفصل في قضية الطابع الطفيلي لـ(الرأسمالية)، وإشكالية (التطرف الرأسمالي).

وتركز الورقة على ما يدعوه الباحثان بإشكالية (التعولم الثلاثي) للأزمة الراهنة، التي يعدانها أحد أهم مفاصل الأزمة، التي احتبس ضمنها الشطر الأكبر من مشهد الاهتمام العالمي بمشكل (الرهن العقاري الأمريكي)، ولاحتضانها حزمة غير قليلة من قنواتٍ عدوةٍ اقتصادية دولية، بين توسعها عالمياً من خلال قناة (التدفق العالمي لرأس المال) من (الولايات المتحدة الأمريكية) وإليها، إلى تفشيها عبر معبر (صفقات التجارة الدولية) تصديراً واستيراداً مع الشركات الأمريكية وغيرها. وثمة حديث عن إشكالية ظاهرة (الاحتباس الدولاري)، فمنذ نهايات الحرب العالمية الثانية ونظام النقد الدولي، بل والاقتصاد العالمي برمته وبشقيه المالي والاقتصادي، محتبس ضمن العملة الأمريكية (الدولار)، بوصفها عملة (التجارة العالمية) دون منازع، و(وحدة الاحتياطات الدولية) دون شريك، و(آلية التسوية الدولية) دون أدنى تحفظات.

عمر ياسين خضيرات/ الأردن

دكتوراه في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي الدولي من جامعة الدول العربية/ معهد البحوث والدراسات العربية/ القاهرة، عمل مديراً لقسم الودائع والعملاء المميزين في البنك الإسلامي الأردني لأكثر من أربعة عشر عاماً، ويعمل حالياً في جامعة البلقاء التطبيقية. له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية من أهمها: البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأردنية، والآثار الاقتصادية لأزمة الخليج الثانية على الاقتصاد الأردني، والأزمات المالية العالمية(المسببات والآثار) والآثار الاقتصادية والسياسية للأزمة المالية العالمية الحالية ٢٠٠٨م. البريد الإلكتروني: omarkhoudirat@yahoo.com.

عنوان الورقة: "الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي"

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة بوصفها حلقة جديدة في سلسلة الأزمات التي مرّ بها النظام الاقتصادي الرأسمالي. وقد انطلق البحث من ثلاث فرضيات: أولها وجود ارتباط قوي متزامن ومتكافئ بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، وثانيها كلما طالت وزادت آثار أزمة النظام الرأسمالي الراهنة كانت احتمالية ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد أكبر، وثالثها أن أدوات الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية إن أُحسِنَ استخدامها، قد تُعدُّ من أفضل الطرق والأساليب لتجنب الأزمات الاقتصادية والمالية.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج من: أهمها التأثير الكبير للأزمة على جوانب الاقتصاد العيني المختلفة، وأنَّ العالم اليوم أمام معطيات جديدة تتمثل في تزايد التعامل في المشتقات المالية، وفي أسواق غير منتظمة بصورة متنامية، مما يؤدي إلى تعاظم احتمالات وقوع الأزمات المالية التي يعجز النظام المالي العالمي بآلياته التقليدية عن مواجهتها. كما بين البحث أن الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة هي الإنتاج المعاصر لهذا النظام، الذي يعكس بدوره العيوب الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي. مما يدعو إلى إعادة النظر في هذا النظام، ويرى البحث أن ادوات الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية-إن أُحسن استخدامها- قد تعد من أفضل الأساليب لتجنب الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية.

فؤاد حمدي بسيسو/ الأردن

دكتوراه في الاقتصاد الدولي من جامعة درهام(Durham) البريطانية سنة ١٩٨٢م، حاصل على شهادة الأستاذية في العلوم الاقتصادية، عمل أستاذاً جامعياً في عدد من الجامعات العربية والدولية. كُلِّف بتأسيس سلطة النقد الفلسطينية، وعين أول محافظ لها (١٩٩٥-٢٠٠٢).من مؤلفاته المهمة: كتاب مرجعي حول محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية(2010). البريد الإلكتروني: fhsbeseiso@gmail.com.

عنوان الورقة: "عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذه، بديلاً عن النظام الرأسمالي، في ضوء دروس الأزمات الاقتصادية العالمية"

استهدفت الورقة تحديد الأسس والمقومات المفاهيمية والعملية التي توفر الفرصة للنفاذ العالمي للنظام الاقتصادي الإسلامي، بديلاً عن النظام الاقتصادي الرأسمالي في ضوء تداعيات ودروس الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية المعاصرة. وقد أوضحت الدراسة سلامة الأسس التي يقوم عليها البنيان الاقتصادي الإسلامي بفروعه المالية والمصرفية، ولكن مجموعة التحديات التي تواجه ترسيخ البنيان الاقتصادي والمالي والمصرفي الإسلامي في العالم الإسلامي، وفي تطبيقاته الجارية على مستوى العالم، تقف حائلاً أمام تسارع معدل اعتراف الدوائر السياسية والاقتصادية العالمية بوجوب أن يشكل جزءاً رئيسياً من النظام الاقتصادي الدولي، في أطره المؤسسية والقانونية والفنية المفاهيمية.

إنَّ الدعوات المنتشرة حالياً، وانتشار مؤسسات الصيرفة والتأمين وشركات التمويل الإسلامية، تشير إلى القناعة بتوفر الفرصة للاستفادة من تطبيق المفاهيم المصرفية والمالية الإسلامية التي أثبتت جدواها في التطبيق، وفي مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية .

وتضمن البحث تحديد هذه التحديات، التي تشكل دعوة لمتابعة نصرة الإسلامية الاقتصادية والمالية في الإطار الجغرافي الإسلامي أولاً والعالمي ثانياً، خاصة ما يتعلق ببناء قاعدة التطوير المستمر لأدوات التوظيف المالي والاستثماري الإسلامي وترسيخ البنيان المؤسسي للصيرفة الإسلامية، وخلق قاعدة بشرية وتكنولوجية متقدمة ترفد العمل الاقتصادي الإسلامي بكافة فروعه باحتياجاته الأساسية.

كمال لدرع/ الجزائر

دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية سنة ٢٠٠٣م، أستاذ جامعي، نائب مدير معهد الشريعة للدراسات العليا ثم رئيس قسم الفقه وأصوله بالجامعة نفسها. أشرف على عشرات الرسائل الجامعية وناقش الكثير منها.

البريد الإلكتروني: ladraakamel@yahoo.fr.

عنوان الورقة: "النهي عن المعاملات المالية الفاسدة آليةً شرعية لحماية الاقتصاد وضمان استقراره"

أولت الشريعة الإسلامية عناية كبيرة بالمعاملات المالية، وعدّتها أساس الاقتصاد الإسلامي، ونظّمتها بأركان وشروط، وبينت مقاصدها الشرعية. ومما حافظت به الشريعة على استقرار المعاملات، هو النهي عن مجموعة من البيوع أو العقود التي عدّتها معاملات مالية فاسدة؛ لاشتمالها على غرر واضح، وغش كبير، وشروط فاسدة، وأضرار جسيمة.

والنهي عن البيوع الفاسدة وما شاكلها من طرق الكسب المحرمة يُعدُّ آلية فعّالة في حماية الاقتصاد الإسلامي من كل صور المعاملات التي تخل بالاقتصاد، وتضر بالتجار والمستهلكين، وتجعل الكسب في نظر الشريعة غير مشروع؛ لأنه أَخْذٌ للمال بالباطل، وهو يصادم مقصد الشريعة الإسلامية في حفظ كُلِّيّة المال، وحماية ممتلكيه، وتيسير تداوله بين الناس على قاعدة التراضي، قال تعالى :" **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ** ". (النساء:٢٩).

ومن أهم الآليات الشرعية التي حافظت بها الشريعة على الاقتصاد: منع كثرة الوسائط حماية للمتعاملين، وتيسير تداول المال ورواجه بالنهي عن الاحتكار، والنهي عن الربح بغير عوض أو دون جهد مبذول (الربا وذرائعه)، والمحافظة على طهارة الكسب والتعامل.

وتأتي الورقة لبيان فعالية هذه الآليات الشرعية في حماية الاقتصاد الإسلامي، ووقايته من الأزمات المالية، وأنها بديل إسلامي لتخليص الاقتصاد العالمي من أزماته ومشاكله الحالية.

ماجد فوزي أبو غزالة/ ماليزيا

طالب دكتوراه في الشؤون الإدارية والمالية في جامعة ملايا/ ماليزيا، ومدير سابق لمكتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الأردن، وحالياً مؤسس ومدير عام ومدرب في مجالات إدارية حديثة وبالأخص في مجال تطوير الموارد البشرية لدى شركة المكتب للتدريب والتطوير الإداري ونظم المعلومات في كوالالمبور. البريد الإلكتروني: majedfawzi@yahoo.com

عنوان الورقة: "الاستراتيجية الوقائية من الأزمات المالية والاقتصادية المعاصرة، ماليزيا نموذجاً"

يطرح البحث أهمية الإدارة الاستراتيجية للحكومة الماليزية التي كان لها الفضل في نقل هذه الدولة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وكيف كان للتخطيط المرحلي على فترات زمنية طويلة ومتابعتها على فترات زمنية قصيرة الأثر الكبير في مواجهة الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م بأقل الخسائر المادية. ولأن ماليزيا بلد صناعي، ومصدر للعديد من المنتجات المتنوعة في مجالات صناعية وزراعية وتجارية وسياحية وتعليمية، فالصادرات شكلت نسبة تزيد على ٨٠% من الاقتصاد الماليزي، مما أعطاها قدرة على تغطية السوق المحلي بجزء كبير من الإنتاج ليشكل الاكتفاء الذاتي لها، ثم السعي نحو تحقيق ناتج دخل قومي عالٍ من خلال الصادرات السنوية.

وقد تمّ لها ذلك من خلال تطوير الموارد البشرية، ورفع كفاءة الإنتاج، واستغلال الثروات الباطنية، وفتح باب الاستثمار الأجنبي، مع المحافظة على القطاعات الأساسية للإنتاج في ماليزيا، مثل القطاع: الزراعي، والسياحي، والتعليمي.

محمد أبو حمور/ الأردن

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة من جامعة Surrey في بريطانيا عـام ١٩٩٧م، تـولى العديد من المناصب الإدارية من أهمها: وزير المالية أكثر من مـرة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)، وهـو يشغل المنصب نفسه منذ عام ٢٠٠٩م. شغل منصب وزير الصناعة والتجارة عـام ٢٠٠٣م. وهو حاصل على جائزة أفضل وزير مالية في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٤م. له العديـد مـن الأبحاث والدراسات منها: أدوات الدين العام الداخلي من منظور إسلامي، أزمة السلة الغذائية العربية....التحديات واتجاهات المعالجة وتوجهات الحل في الأردن.

عنوان الورقة: "جذور الأزمة المالية والاقتصادية وتجلياتها"

يلقي هذا البحث الضوء على الأزمة المالية والاقتصادية من حيـث ملامحهـا وأسـبابها والتطورات المختلفة التي ترتبت عليها، وتأثيراتها المختلفة عالمياً وإقليمياً ومحلياً، والإجراءات التي اتخذت للتصدي لتداعيات هذه الأزمة، بهدف التخفيف من انعكاساتها السلبية على الأوضـاع الاقتصادية في الدول المختلفة. وسيسلط البحث الضوء على وضع الصيرفة الإسلامية، وقـدرتها على مواجهة الأزمات، وأهمية تطوير الصناعة المالية الإسلامية وتعزيزها، لتشكل رافداً مهماً من روافد التنمية عالمياً. ويتناول البحث طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي، والأزمات التي رافقته في مختلف مراحل تطوره، ودور المؤسسات الدولية في التخفيف من حدة هذه الأزمات، فضلاً عن الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بطبيعة الأزمة المالية وعلاقتها بالنظام الرأسمالي.

ويخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات، التي تساهم في مساعدة اقتصادات المنطقة على مواجهة التحديات المختلفة ليس في وقت الأزمات فحسب وإنما في الظروف الطبيعية أيضاً، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة، وتحديث الأدوات المالية للمؤسسات المصـرفية الإسلامية وتعزيز حركة التجارة بين دول الإقليم، وضرورة تعميق أسواق رأس المال، وأهميـة تفعيل مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وضرورة إيلاء الجانب الرقابي ما يستحقه من اهتمام، مع الالتفات إلى إنه وفي جميع الأحوال فان التحدي الأساسي الـذي يواجـه دول المنطقة، ليس الخروج من تداعيات الأزمة بأقل الخسائر فقط وإنما أيضاً القدرة على الاسـتفادة من الانتعاش الاقتصادي المرتقب.

محمد أنس الزرقا/ الكويت

دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء من جامعة بنسلفانيا بأمريكا. عمل أستاذاً بقسم الاقتصاد في عدد من الجامعات العربية، وكان ممن أرسوا دعائم أول مركز أبحاث للاقتصاد الإسلامي بالعالم، الذي تأسس بجامعة الملك عبد العزيز في عام ١٩٧٧م. له الكثير من المؤلفات التي تجمع بين الفقه والاقتصاد وباللغتين العربية والإنجليزية. حائز على جائزة البنك الإسلامي للتنمية والاقتصاد الإسلامي عام ١٩٩٠م، يعمل حالياً كبيراً لمستشاري شركة شورى للاستشارات الشرعية في الكويت. البريد الإلكتروني: anaszarka@gmail.com.

عنوان الورقة: "الأزمة المالية العالمية: المديونية المفرطة سبباً، والتمويل الإسلامي بديلاً"

تناقش الورقة الأسباب الرئيسية للأزمة المالية، ودور التمويل الإسلامي في إنقاذ الاقتصاد العالمي. وترى الدراسة أن مصدر الزلزال المالي كان أمريكا، وأن ثمة أسباب رئيسية لحدوث هذا الزلزال، أهمها: المديونية المفرطة، والمراهنات التمويلية باستخدام المشتقات المالية شبه القمارية، والأخطاء الكبيرة في السياسة النقدية.

وتناقش الورقةُ المديونيةَ المفرطة خاصةً، لما لها من أثر واضح في حدوث الأزمة، ورأت الدراسة أن ثمة عوامل أدت إلى المديونية المفرطة أهمها: تطور الأخلاق الاجتماعية لتغدو المديونية نمط حياة مقبولاً، والتطور التشريعي الكبير المتمثل في إلغاء قوانين الربا في أمريكا، إلخ.

وترى الدراسة أن للمداينة أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، لذلك اعتنت الشريعة الإسلامية بها، وزخرت كتب الحديث والفقه بالشواهد التي تدل على هذه العناية، وقد أقرّت الشريعة الإسلامية مجموعة من القواعد التي تصلح أساساً راسخاً لنظام متطور للمداينات، ووفرّت كذلك الإطار الأخلاقي والتنظيمي المساند للمداينات.

وناقشت الدراسة الآثار السلبية للمديونية، واقترحت البدائل والحلول الناجعة. وختمت الدراسة بأهم المبادئ التي انطلقت منها الشريعة الإسلامية في تنظيم المعاملات المالية.

محمد عبد الله العوامرة/ الأردن

دكتوراه في الإدارة التسويقية ٢٠٠٧م، عضو هيئة تدريس في جامعة البلقاء التطبيقية، عمل ضابط ارتباط ومنسقاً لمنظمة كير العالمية (CARE) في الأردن. صدر له مؤلفان في إدارة الأعمال والتسويق. البريد الإلكتروني: nesreenmasri@yahoo.com

محمد عواد الزيادات/ الأردن

دكتوراه في الإدارة التسويقة ٢٠٠٣م من روسيا، يعمل حالياً رئيساً لقسم العلوم الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية منذ عام ٢٠٠٨م، صدرت له ثلاثة كتب في مواضيع إدارة الجودة والتسويق. البريد الإلكتروني: drzyadat+@yahoo.com

عنوان الورقة: "تقويم الآثار الناجمة عن الأزمة المالية على تسويق المصارف الإسلامية في الأردن"

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر عناصر المنظومة التسويقية في المصارف الإسلامية الأردنية، ودورها في مواجهة الأزمة المالية العالمية، والتخفيف من آثارها باتباع القواعد الشرعية؛ إذ اشتمل مجتمع الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية الثلاثة بكافة فروعها في محافظة العاصمة (عمان). وتم قياس وتقويم الآثار الناجمة عن تلك الأزمة على تسويق المصارف الإسلامية في الأردن، وفق مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تمت صياغتها على شكل فرضيات. وقد تمثلت المتغيرات في: (نظم المعلومات التسويقية، المعرفة التسويقية، المعرفة بالمصارف المنافسة، والخدمات التسويقية) لقياس أثرها على المتغير التابع (قدرة المصارف الإسلامية الأردنية على الوقوف ومواجهة الأزمة المالية).

وأظهرت الدراسة أهمية المنظومة التسويقية بوصفها متغيرات مستقلة في تفعيل تسويق الإدارة المالية الإسلامية في عمل المصارف الإسلامية الأردنية للحد من آثار الأزمة المالية؛ إذ تبين وجود تأثير لجميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

محمد علي أبو شعلة/ الأردن

ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، يُعدّ رسالة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك في الأردن، يعمل حالياً رئيساً لقسم الإشراف والتطوير في مركز قاصد لتعليم اللغات، كما يعمل رئيساً لقسم الدراسات والأبحاث في دار الغزالي للنشر والتوزيع. له عدد من الأبحاث العلمية غير المنشورة منها: معايير الاستثمار العام (تقدير إسلاميّ)، الثقافة الاستهلاكيّة وأثرها في الرفاهية الاجتماعيّة، الرقابة الشرعيّة على المعاملات الإسلاميّة في البنوك التقليديّة، الأزمة الماليّة العالميّة وأثرها في السّياسات الرأسماليّة. البريد الإلكتروني: abushula@gmail.com.

عنوان الورقة: "الأزمة المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية"

تعالج هذه الورقة قضيّة تأثير الأزمة المالية العالمية في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية، من خلال رصد الدعوات الغربية لتبني الحلول المصرفية الإسلامية، وتحليل هذه الدعوات، والنظر في دوافعها، فضلاً عن البحث في جذور هذه الدعوات بالنظر إلى الدعوات السابقة لها.

وتطرق البحث في بدايته إلى استعراض سريع لأهم مظاهر هذه الأزمة وتداعياتها، وتناول آليات التمويل الإسلامي، وكيف كان لهذه الآليات الدور الأكبر في صدور هذه الدعوات الغربية لتبني هذه الآليات. وبحثت الورقة أثر هذه التوجهات على حاضر العمل المصرفي ومستقبله، وضرورة الاستفادة من هذه الفرصة السانحة في تسويق المنتجات المصرفية الإسلامية التي أثبتت كفاءتها في ظل الأزمة، وضرورة أن تبادر الدول الإسلامية –أولاً– لتبني هذه المنتجات قبل دعوة الآخرين لتبنيها.

وحفل البحث بعدد من التصريحات والمواقف الصادرة عن رجالات الفكر والباحثين والمسؤولين الغربيين، التي نادت بالاستفادة من التجربة المصرفية الإسلامية، وهي التي شكلت صلب البحث ومحوره الرئيس.

محمود إبراهيم الخطيب/ الأردن

دكتوراه في الدراسات الإسلامية (فقه/ اقتصاد إسلامي) من الجامعة الإسلامية/ باكستان عام ١٩٩٣م، يعمل حالياً أستاذاً في جامعة العلوم الإسلامية/ الأردن، وهو عضو خبير في مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، البريد الإلكتروني: mkhatib1951@yahoo.com.

عنوان الورقة: "الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج"

ترى الدراسة أن لا حلَّ للأزمات المالية إلاَّ بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، وإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية، والاعتماد على الصيغ الإسلامية في التمويل المالي. وبناءً على ماسبق، فإن الدراسة ستتركز حول تبيّن أسباب الأزمة، وكيف واجهها العالم، وموقف الإسلام من مثل هذه الظواهر المالية والاقتصادية، وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي.

لقد عصفت بالنظام المالي العالمي عام ٢٠٠٨م أزمة مالية، لأسباب منها: التوسع غير المنضبط بالإقراض العقاري وما نتج عنه من عمليات محرمة كالتوريق.... ، ورافق ذلك زيادة أسعار البترول والمواد الغذائية مما أضعف دخول المقترضين، فتوقفوا عن سداد أقساط قروضهم، وجعل الممولين وشركات التأمين عاجزة عن سداد التزاماتهم المالية، فتفاقمت الأزمة، مع ضعف الرقابة المالية الحكومية، وعدم انضباط محاسبي، والتوسع في البورصات وبيع العملات، ووجِّهتْ الأزمة بالتفكير بإحداث تغيير النظام المالي الرأسمالي، وضخ النقود في السوق المالي، وتخفيض الفائدة، وضمان قيمة الودائع، وهذا حلٌّ مؤقت، ولكن الحل الجذري كامن في العودة إلى النظام الرباني الذي يوازن بين الذات والموضوع.

محمود فهد مهيدات/ الأردن

دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية من جامعة اليرموك/ الأردن ٢٠٠٨م، يعمل حالياً مفتياً في دائرة الإفتاء الأردني، وهو رئيس قسم البحوث والدراسات. له بعض الأبحاث في الاقتصاد الإسلامي نشرت على بعض المواقع الإلكترونية، البريد الالكتروني: .mahmoud_mhedat@yahoo.com

عنوان الورقة : "المضاربات الوهمية "السوقية" ودورها في الأزمة المالية: عقود الخيارات"

تبين الورقة دور عقود الخيارات -بوصفها نوعاً من أنواع المضاربات الوهمية- في حدوث الأزمة المالية. ومن ثم بيان دور الاقتصاد الإسلامي في الوقاية من آثار هذه المضاربات، وذلك من خلال الكشف عن ماهية عقود الخيارات المالية، وتحليل آثارها على الأسواق المالية التي كانت أحد أسباب حدوث الأزمة المالية، وقد انتهت الورقة إلى أن عقود الخيارات هي أداة من أدوات السوق المالية، التي ظهرت بوصفها وسيلة تحوطية يستخدمها المستثمرون للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية، والمضاربون لتعظيم أرباحهم، وهي عقود ليس لها أية قيمة اقتصادية حقيقية في ذاتها، ولا أي أثر اقتصادي ينعكس على الأسواق المالية إيجابياً، إنما آثارها وهمية كونها تقوم على فروق الأسعار، مما انعكس سلباً على الأسواق المالية. وانتهت الورقة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يستطيع أن يسهم في الوقاية من آثار الأزمة المالية، من خلال منظومته التشريعية القائمة على إلغاء الفائدة، وإحلال قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، إضافة إلى تحريمه كافة أنوع العقود القائمة على الغرر والقمار والجهالة، كالبيع على الهامش، والبيع على المكشوف، إلخ.

مها رياض عبد الله/ السعودية

دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية من جامعة اليرموك سنة ٢٠١٠م بالمرتبة الأولى، أستاذة مساعدة بقسم الأعمال المصرفية لدى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، باحثة في شؤون الاقتصاد الإسلامي. لها العديد من البحوث في طريقها إلى النشر لدى مجلات علمية محكمة حول مفهوم الاحتكار، ودور القواعد الفقهية في صياغة أركان نظرية العقد، والمعوقات أمام عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. البريد الإلكتروني: maha945@hotmail.com.

عنوان الورقة: "تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية"

تعالج هذه الورقة قضيّة تقويم أداء صندوق النقد الدولي إبّان الأزمة المالية العالمية، عبر متابعة أشكال تعاملاته المختلفة مع الدول الأعضاء، قبل تفجر الأزمة وأثناءها وبعدها، وذلك في قراءة وصفية وتحليلية ومن منظور اقتصادي وضعي وإسلامي.

وقد أظهر البحث عجز الصندوق عن التَّنبُّه أو التَّنْبيه على احتمال وقوع الأزمة، إما لقصور في أدائه لدوره الرقابي، أو لتقصير خبرائه عن إجراء الدراسات اللازمة بحِرَفية وشمولية، أو لخلل إداري حال دون الاستفادة من جهود خبرائه. كذلك فإنه لم يتمكن من تقديم المساعدة اللازمة لبعض الدول المتضررة، إلا عقب حصوله على دعم مالي من عدد من الدول المتقدمة، التي تمكنت، بمعزل عن جهود الصندوق، من مجابهة الأزمة.

ومن منظور اقتصادي إسلامي، تبيَّن أن آليات الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء تنطوي في معظمها على شبهات شرعية جلية لكونها تتم في إطار ربوي، وتقود بعضها، بشكل أو بآخر، إلى الوقوع في فخ التبعية للدول المهيمنة على الصندوق وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ولذا فإن تعامل الدول الإسلامية مع الصندوق، ينطوي عن شبهة شرعية؛ إذ لا يقابلها وجود ضرورة، ولا تحقيق مصلحة بيّنة أو درء مفسدة تدفع الدول الإسلامية لقبول هذه الشبهات.

هناء محمد هلال الحنيطي/ الأردن

دكتوراه في المصارف الإسلامية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية سنة ٢٠٠٧م، عملت أستاذاً مساعداً في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وجامعة عمان العربية، وأستاذاً غير متفرغ في جامعة العلوم الإسلامية العالمية. خبيرة في مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ولها الكثير من الأبحاث والمؤتمرات العلمية. البريد الإلكتروني: hanahilal@yahoo.com.

عنوان الورقة: "دور الهندسة الماليَّة الإسلاميَّة في معالجة الأزَمات المالية"

تعالج هذه الورقة بيان دور الهندسة والأسواق المالية الإسلامية لتوفيركل من الإجراءات الاحترازية لمنع وقوع الازمات. وتناولت الدراسة مفهوم الهندسة المالية، وأنواع السوق المالية الإسلامية وأهميتها، وتوصلت إلى أن هناك ضوابط خاصة للهندسة المالية الإسلامية، تتمثل في الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية. وبينت الدراسة كيف يمكن للهندسة المالية الإسلامية توفير تدابير راسخة وواقعية لعدم الوقوع في الأزمات من خلال الأسواق، والأدوات المالية الإسلامية، وأن تكون الهندسة المالية الإسلامية صمام أمان لأزمات المستقبل المالية، وكيفية معالجتها، والعمل على تطوير بيئة ملائمة للهندسة المالية الإسلامية، تمكنها من مواكبة المستجدات والتغيرات.

وليد مصطفى شاويش/ الأردن

دكتوراه في الفقه من وحدة الاجتهاد والتطورات المعاصرة، جامعة محمد الخـــامس، المغرب٢٠٠٩م، وكانت الرسالة بعنوان: السياسة النقدية بين الفقه الإســـلامي والفكـــر الاقتصادي الوضعي. له اهتماماته باللغة، والفقه وأصوله، لاسيما ما يتعلق منه بالمعاملات المعاصرة. يعمل حالياً مدرساً في كلية الشريعة والقانون، في جامعـــة العلـــوم الإســـلامية العالمية، في المملكة الأردنية الهاشمية. البريد الإلكتروني: walid_shawish@yahoo.com

عنوان الورقة: "البيوع المنهي عنها شرعاً، وأثرها في الوقاية من الأزمة الماليـــة العالميـــة المعاصرة؛ البيع على المكشوف نموذجاً"

يتعرض البحث لتعريف البيع على المكشوف وطبيعته، وآثاره السلبية في الاقتصـــاد، ويناقش العديد من الممارسات المرافقة له، مثل استغلال المرهون، واشتراط ذلك في عقـــد القرض، واستقلال الوسيط ببيع المرهون على نحو يكون مجحفاً بالبائع على المكشـــوف، وبيع الأسهم قبل قبضها، والإقراض بشرط تحديد أجل للسداد. وقـــد قسّـــم الباحـــث المنهيات في هذا البيع إلى منهيات متفق عليها ومنهيات مختلف فيها، وبيان مدى إمكانيـــة نحت شكل جديد من هذا البيع؛ بحيث يستبعد الحرام المتفق على حرمته. ومـــع اســـتبعاد القرض بفائدة فإن هذا البيع يفقد قدرته صيغةً للتمويل، ومن ثم لا حاجة للمستثمرين في القرض بفائدة إلى هذه الصورة من البيع، مما يزيد الحاجة إلى اقتـــراح البـــدائل الشـــرعية الممكنة والمناسبة، ومناقشة العقبات التي تعترض هذه البدائل المقترحة. وقد اقترح الباحث السَّلم القصير، والمضاربة القصيرة، بدائل صالحة للبيع على المكشوف.

الهواري بن لحسن/ الجزائر

ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،وهو بصدد الانتهاء من تحضير رسالة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي من جامعة وهران بالجزائر. عمل أستاذاً مساعداً مكلفاً بالمحاضرات في العديد من جامعات الجزائر، وهو عضو في الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، وعضو في مخبر بحث للاقتصاد الكلي التطبيقي في جامعة وهران. لديه العديد من المقالات المنشورة، وشارك في العديد من الملتقيات الوطنية والدولية، كما ساهم في تنظيم العديد من النشاطات العلمية. البريد الإلكتروني: benlahcene2001@yahoo.fr.

عنوان الورقة: "طبيعة الأزمة المالية الراهنة، وإشكالية الفكر التنموي البديل: رؤية إسلامية"

تعالج هذه الورقة طبيعة الأزمة المالية الراهنة، لتفتح النقاش حول إشكالية الفكر التنموي البديل، فقد عالجت بداية جذور الأزمة المالية، مستعرضة السياق التاريخي لحدوث العديد من الأزمات التي هزت الأنظمة الرأسمالية، مستخلصة أن الأزمة الراهنة مسّت قلب النظام الرأسمالي وليس أطرافه كما كان يحدث سابقاً. ودرست الورقة جذور الأزمة وأسبابها بأبعادها المختلفة، وحاولت الإلمام بكل العوامل التي فجرت هذه الأزمة. وقسّمت الورقة هذه الأسباب إلى أربع مجموعات: أسباب تتعلق بالقطاع الحقيقي، وأخرى تتعلق بالإيديولوجية الليبرالية واختلالات العولمة، وثالثة تتعلق بالقطاع المالي، وتتمثل الرابعة في الأسباب الأخلاقية. وتشير الدراسة إلى وجود أزمة حادة في الفكر التنموي الجديد، مما دفع إلى تحليل بعض ملامح الفكر التنموي الجديد المبني على منطق التنمية المستقلة، لتختتم الدراسة بتسليط الضوء على البديل الإسلامي بوصفه النظام الأكفأ للأزمة الراهنة.

ملحوظات:

ملحوظات:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....